انتخابات برلمانية في الجزائر والمشاركة تعكس حقيقة الواقع

يتوجه الناخبون الجزائريون غدا الخميس إلى صناديق الاقتراع للمشاركة في انتخابات تشريعية، يتوقع أن يحافظ فيها حزب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة وحلفاؤه على الأغلبية، في حين الرهان الأهم بالنسبة للحكومة هو نسبة المشاركة.

وقامت الحكومة بحملة واسعة عبر وسائل الإعلام وفي المساحات الإعلانية للدعوة إلى التصويت تحت شعار «سمع صوتك» من أجل «الحفاظ على أمن واستقرار البلاد»، كما طلبت من الأئمة في المساجد حث المصلين على مشاركة كثيفة في الانتخابات.

وشارك بوتفليقة في حملة الدعوة إلى التصويت بقوة بمناسبة انطلاق الاقتراع بالنسبة لحوالي مليون جزائري في الخارج «٧٦٣ ألف ناخب في فرنسا» السبت والأحد الماضيين، إضافة إلى الخميس.

ويشير مراقبون إلى أن حزب جبهة التحرير الوطني الذي يرأسه بوتفليقة في طريقه للحفاظ على الأكثرية مع حليفه في الحكومة التجمع الوطني الديمقراطي، حزب مدير ديوان الرئاسة ورئيس الوزراء الأسبق أحمد أو يحيى.

وسلكت أغلب الأحزاب الجزائرية منحى الحكومة ذاته، لجهة التركيز في الحملة الانتخابية التي دامت ثلاثة أسابيع من دون أن تشكل ضجة كبيرة، على ضرورة المشاركة في عملية الاقتراع.

فقد دعا معظم رؤساء الأحزاب الستين المشاركة في الانتخابات، إلى المشاركة القوية من دون تقديم أي برامج بارزة.

ويقاطع هذه الانتخابات حزبا طلائع الحريات برئاسة رئيس الحكومة الأسبق علي بن فليس الخاسر في الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠١٤، وحزب «جيل جديد» برئاسة سفيان جيلالي، وكلاهما يعتبر أن «الانتخابات التشريعية القادمة لن تحمل أي تغيير».

حملات دعائية للمرشحين في الانتخابات البرلمانية الجزائرية (رويترز)

أما حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي قاطع انتخابات ٢٠١٢، فعاد للمشاركة لينافس حزب جبهة القوى الاشتراكية «٢٧ نائباً حاليا» في منطقة القبائل التي تضم خمس دوائر انتخابية.

ويشكل النواب الإسلاميون حالياً أكبر قوة معارضة في البرلمان المنتهية ولايته «حوالي ٦٠ نائباً»، ويشاركون في الانتخابات بتحالفين يضم أحدهما ثلاثة أحزاب هي العدالة والبناء، والنهضة، ويضم الآخر حزبين هما حركة مجتمع السلم وجبهة التغيير.

ويتشكل البرلمان الجزائري من غرفتين، المجلس الشعبي الوطني ويضم ٤٦٢ نائباً يتم انتخابهم كل خمس سنوات بالاقتراع السري والمباشر في دورة واحدة، ومجلس الأمة الذي يتم اختيار أعضائه بالاقتراع غير المباشر بالنسبة للثلثين، في حين يعين رئيس الجمهورية الثلث الأخير.

ويشارك في الانتخابات نحو ألف قائمة. ويبلغ عدد الناخبين المسجلين ٢٣ مليون ناخب من ٤٠ مليونا هو عدد سكان البلاد، نسبة ٤٥ بالمئة منهم نساء، بحسب ما أعلنت الهيئة العليا لمراقبة الانتخابات.

هذا وجندت المديرية العامة للأمن الوطني، ٢٠٠ ألف شرطي، لتأمين الانتخابات بينهم ٤٤ ألف مهمتهم تأمين وحماية مكاتب ومراكز الاقتراع، إلى جانب تسخير مروحيات وكاميرات مراقبة ومختصين في المتفجرات.

وأكد مدير الطريق العام بمديرية الأمن العمومي العميد مجيد سعدي، جاهزية الإجراءات الأمنية، وقال: إن رؤساء أمن الولايات تلقوا تعليمات من المدير العام للأمن الوطني اللواء عبد الغني هامل، لإنجاح الانتخابات التشريعية المقرر تنظيمها الخميس، من خلال بعض الإجراءات التنظيمية التي تؤمن سير العملية، فضلا عن تكثيف المراقبة الأمنية ورفع عدد الحواجز والدوريات، والسدود وتشديد المراقبة على المركبات، والمضاعفة من عمليات تفتيش وتعريف أكبر عدد من الأشخاص، بحسب صحيفة «الشروق» الجزائرية.

من جهته، أكد مدير الوقاية المرورية في مديرية الأمن العمومي الجزائري، فيما يخص عدد عناصر الشرطة المجندة لتأمين الانتخابات أن ٤٤ ألفاً و٥٠٠ شرطي سيؤمنون ٤٩٠٤ مراكز و٢٩٩١٣ مكتب اقتراع، كما ستعمل فرق مختصة في المتفجرات على تأمين مكاتب ومراكز الاقتراع ومحيطها أيضاً قبل ٤٨ ساعة من الموعد الانتخابي.

وكالات

نصر الله: لبنان على حافة الهاوية ودون قانون انتخابات جديد كل الخيارات سيئة

شدد الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله على أن قانون الانتخاب موضوع حساس جداً والكثيرون يتعاطون مع هذا القانون قضية حياة أو موت، ولفت إلى أن «هذا القانون يختلف عن أي قوانين أخرى والبعض يعتبره قانوناً تأسيسياً ومصيرياً»، معتبراً أن «البلد كله على حافة الهاوية وإذا لم نصل إلى قانون جديد كل الخيارات سيئة»، وقال: «هناك من يستغل قانون الانتخاب لتصفية حسابات سياسية أو تسجيل نقاط أو تخريب التحالفات».

واعتبر نصر الله خلال الاحتفال التكريمي الذي أقامته مؤسسة الجرحى بمناسبة يوم جريح المقاومة الإسلامية أن «الاتهامات لحزب الله برفض انتخاب المسيحيين نوابهم بأصواتهم هي بلا دليل» وقال: «توجهون اتهامات بلا دليل وأنا أواجهكم بالحجة والدليل عندما طرح سابقًا القانون الأرثوذكسي وافقنا على هذا القانون»، وأوضح «نحن لا نريد أن نفرض النسبية على أحد في لبنان لا بل لا نريد أن نفرض أي قانون انتخابي على أي أحد» وأوضح أنه ليس لدى حزب الله وحركة أمل مشكلة بأي قانون انتخابات بحال أردنا أن ننطلق من مصلحة حزبية لكننا نقارب قانون الانتخاب من مصلحة وطنية.

وقال: «نحتاج إلى موضوعية وتنازلات كي نصل إلى قانون الانتخاب ونحن ندعو إلى التفاهم والتوافق ومواصلة الحوار للوصول إلى نتيجة بشأن قانون الانتخاب».

واعتبر نصر الله أن البلد كله على حافة الهاوية وإذا لم نصل إلى قانون جديد كل الخيارات سيئة، التمديد والفراغ والستين.

المنار

فخ يُنصب لإيران

عبد المنعم علي عيسى

في ١٧ تموز من عام ١٩٩٠ التقت السفيرة الأميركية في بغداد إبريل غلاسبي الرئيس العراقي السابق صدام حسين الذي كان يشكو لها «ظلم الأقارب» وضغوط الخليج، وأكثرهم الكويت، لاسترداد ديونه، وما جرى أن غلاسبي ختمت ذلك المحور من الحديث بالقول: «إن واشنطن لن تتدخل في الخلافات، أو حلّها، القائمة بين العراق وجيرانه، وكان سوء التقدير العراقي لهذا القول الأخير، قد أدخل العراق والمنطقة في دوامة لم يخرجا منها إلى الآن.

جربت إيران أسلوب التشدد تجاه الغرب والأميركيين منذ عام ٢٠٠٥ الذي شهد آبه إعلان طهران استعادة تخصيب اليورانيوم قبل أن تقرر الذات الجماعية الإيرانية القيام بتلك الانعطافة التي أوصلت حسن روحاني إلى سدة السلطة في طهران في عام ٢٠١٣، وفي سياق أربع السنوات الماضية هي مدة حكم روحاني (٢٠١٣-٢٠١٧)، ازدادت جدية النيات الإيرانية في الوصول إلى تفاهم مع الغرب، فكان اتفاق فيينا ١٤ تموز ٢٠١٥ الذي يعتبر نصراً سياسياً حقيقياً لكل إيران، والآن منذ حلول دونالد ترامب في البيت الأبيض في ٢٠ كانون الثاني الماضي، تسري في أوساط هذا الأخير، لهجة تصعيدية واضحة ضد طهران وبدعم إسرائيلي سعودي، وفي سياقاتها يجري الحديث عن إمكان إلغاء اتفاق فيينا ولو من طرف واحد، ما لم يتم التوصل إلى تعديلات جذرية عليه، وهو على الأرجح ما ستصل إليه أو توصي به لجنة الخبراء التي أوكل إليها ترامب في ٢٠ نيسان الماضي مهمة دراسة هذا الاتفاق الأخير والخروج بتوصيات جديدة في خلال ٩٠ يوماً ستنتهي في ٢٠ تموز المقبل، ولربما كان توقيت عمل اللجنة الذي ستمر فيه قبل أن تنتصف الانتخابات الرئاسية الإيرانية شهر أيار الجاري التي توحي تباشيرها بخسارة الإصلاحيين للسلطة، في مؤشر واضح على دور الخارج في مسيرة الحراك السياسي الداخلي الإيراني الذي يندفع نحو إيصال إبراهيم رئيسي إلى سدتها وبدعم مباشر من المرشد علي خامنئي، لكأنما عادت الذات الإيرانية إلى خطابها المتشدد تجاه الغرب مرة ثانية وهو ما يفسر تصريح رئيسي في ٢٧ الماضي بأن أميركا اليوم تخاف إيران.

ما نريد قوله هنا هو: إن الأميركيين والغرب كانوا قد هللوا بقوة لوصول روحاني إلى السلطة لعام ٢٠١٣، وجدير بالذكر أن هذا الأخير كان يلعب دور رجل الارتباط الأول في ما سمي «إيران غيت» عام ١٩٨٦ عندما كانت CIA تبيع الأسلحة لإيران سراً ومن ثم تعمد إلى استخدام أموالها في تمويل عصابات الكونترا التي كانت تقاتل الزعيم اليساري دانييل أورتيغا في نيكاراغوا، والآن لماذا يضغط ذاك الغرب خارجياً لإحداث تحول سياسي داخلي في إيران يمكن أن يؤدي إلى وصول المحافظين إلى السلطة فيها، والخشية أن يكون ذلك فخاً قد نصب لإيران، تمهيداً لضربها.

٨٣ بالمئة من الروس يصوتون لبوتين إذا ما ترشح لولاية جديدة

كشف استطلاع جديد للرأي أن ٨٣ بالمئة من الروس سيصوتون للرئيس فلاديمير بوتين إذا ما ترشح لولاية رئاسية جديدة العام المقبل. ونقلت وكالة انترفاكس للأنباء الروسية عن الاستطلاع الذي نظمه مركز ليفادا للرأي العام قوله: إن ٦٣ بالمئة من المستطلعين أعربوا عن تأييدهم لإعادة ترشح بوتين لرئاسة روسيا. وأشار مركز ليفادا إلى أن الاستطلاع شمل ١٦٠٠ مواطن في ١٣٧ مدينة وبلدة وقرية على امتداد روسيا ممن بلغوا الـ١٨ من عمرهم.

وكان آخر استطلاع أجراه المركز ونشر في الـ٢٤ من الشهر الماضي أظهر أن ٧٢ بالمئة من مواطني روسيا قالوا: «إنهم يثقون بالرئيس بوتين» فيما اعتبر المشاركون في الاستطلاع أن أهم إنجازات الرئيس بوتين تتمثل في رفع قدرات الجيش وتعزيز مواقف روسيا دولياً والحفاظ على الاستقرار السياسي وحل قضية الشيشان.

كما كشف مسح أجرته مؤسسة غالوب الأميركية لاستطلاعات الرأي ونشرت نتائجه في آذار الماضي أن شعبية بوتين في روسيا لا تزال في أعلى مستوياتها وهي تتخطى الـ٨٠ بالمئة في حين أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز فتسيوم في كانون الأول الماضي أن أغلبية المواطنين الروس يعتبرون بوتين الشخصية السياسية الأولى خلال العام الماضي.

سانا

مادورو يدعو لاستفتاء شعبي وعقد جمعية وطنية تأسيسية

في مبادرة مفاجئة دعا الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو وبموجب الصلاحيات التي يتمتع بها كرئيس للدولة، والمنصوص عليها في المادة ٣٤٧ من الدستور، السلطة التأسيسية الأساسية والتي منشؤها الطبقة العاملة والشعب لعقد جمعية وطنية تأسيسية. ودعا مادورو في مبادرة مفاجئة سواء للمناصرين أم للمعارضين على حد سواء إلى استفتاء شعبي في اختتام تظاهرة عيد العمال العالمي في العاصمة كاراكاس. ووفقاً للمحامين المتخصصين بالدستور، فإن الجمعية الوطنية التأسيسية هي بمنزلة إطار لحوار أعمق بين فئات المجتمع الفنزويلي التي تبدو اليوم بأنها على خلاف يجعل التوفيق بينها صعباً.

وهذه المبادرة لاتعني أنه سيتم حلّ السلطات القائمة حالياً، ولكنها تتعايش معها، أي إن المبادرة لن تؤدي إلى حلّ البرلمان، ولكنها سوف تتعايش مع السلطة التشريعية، ويمكن لجميع المواطنين المشاركة في هذه العملية، والتي تنطوي على التصويت المباشر من الشعب لاختيار ٥٠٠ عضو مؤسس من القطاعات النقابية الأكثر تنوعاً. ويهدف الرئيس مادورو من خلال هذه المبادرة إلى إعادة تنظيم الدولة وإجراء استفتاء حول البرامج والإنجازات الاجتماعية بغية إقرارها من خلال الدستور، وبالتالي تُعتبر المبادرة اقتراحاً جديداً لتحقيق السلام وفتح حوار واسع في البلاد، وهو أمر لا يزال مرفوضاً من الأجنحة الأكثر تطرفاً في المعارضة التي اختارت وفقاً لما تراه الحكومة الفنزويلية، طريق الانقلاب المتواصل على الدولة، وانتشار العنف في البلاد.

الجدير بالذكر أن بعض فئات المعارضة، كانت قد اقترحت حين فازت بالأكثرية في البرلمان، وثم لاحقاً عادت وكررت موقفها بالمطالبة بعقد جمعية تأسيسية كطريقة لمعالجة الوضع الراهن في فنزويلا.

ووقّع مادورو الإثنين مرسوم الدعوة لعقد الجمعية الوطنية التأسيسية على أن يقدّم بعد ذلك أصول وشروط الدعوة إلى المجلس الوطني الانتخابي.

من جهة ثانية، أعلن مادورو بمناسبة عيد العمال العالمي، عن إقراره زيادة الحد الأدنى للأجور بنسبة ٦٠ بالمئة، بما في ذلك معاشات التقاعد والجداول لموظفي القطاع العام والأطباء والممرضين والعاملين في الجيش.

وحثّ مادورو العمّال إلى تكثيف مواجهتهم للحرب الاقتصادية للتغلب في أقرب وقت ممكن على محاولة الانقلاب المتواصل على «الثورة البوليفارية».

وقال مادورو: «يجب علينا أن نكافح بمزيد من الوعي والقوة للقضاء على الأسعار الإجرامية الجنونية المفروضة على الشعب، وتحسين آليات توزيع المواد الغذائية، والتحكم بمراقبة الإنتاج، وتطوير بلدنا من خلال سياسات شاملة ينضم إليها الجميع ولا تقصي أحداً».

وأضاف الرئيس الفنزويلي: «عندما ينهض الشعب ليخوض معركته من أجل أفكار شريفة وكريمة ومن أجل الكادحين البروليتاريين سينتصر حتماً، وستنمو البلاد بسلام، وهذا هو هدفنا».

الميادين

كوريا الديمقراطية تتهم أميركا بدفع شبه الجزيرة الكورية إلى شفا حرب نووية

بكين تطالب واشنطن بتعليق فوري للعمل بالدرع الصاروخية «ثاد»

طالبت الصين الولايات المتحدة بوقف «فوري» لعملية نشر نظام الدرع الصاروخية «ثاد» في كوريا الجنوبية.

وأعلن مسؤول أميركي أمس أن نظام «ثاد» المضاد للصواريخ الذي نشرته الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية أصبح عملانياً وذلك في تطور جديد لسياسة الاستفزازات وتصعيد التوتر التي تنتهجها واشنطن في شرقي آسيا. ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية غينغ شوانغ قوله للصحفيين أمس: «نحن نعارض نشر نظام ثاد في كوريا الجنوبية وندعو الأطراف إلى وقف هذا النشر فوراً وستتخذ بحزم الإجراءات اللازمة للدفاع عن مصالحنا».

وأضاف شوانغ: «الأولوية الملحة هي اتخاذ إجراءات لخفض التوتر»، مؤكداً أن أحد التدابير الفعالة للقيام بذلك «استئناف مفاوضات السلام مع بيونغ يانغ».

في المقابل، عبر الناطق الصيني عن تشجعه بتصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي أبدى الإثنين استعداده للقاء الزعيم الكوري الديمقراطي كيم جون أون «إذا توافرت الظروف».

وتعيش شبه الجزيرة الكورية حالة من التوتر منذ أكثر من شهر بسبب التهديدات الأميركية المتواصلة لكوريا الديمقراطية بالتوازي مع إجراء واشنطن مناورات استفزازية مشتركة مع كوريا الجنوبية وهو ما اعتبرته بيونغ يانغ تهديداً لأمنها القومي.

بدورها اتهمت كوريا الديمقراطية الولايات المتحدة أمس بدفع شبه الجزيرة الكورية إلى شفا حرب نووية بعد أن حلقت قاذفتان أميركيتان فوق المنطقة في إطار تدريبات مشتركة مع القوات الجوية لكوريا الجنوبية.

وجرى إرسال الطائرتين القاذفتين وهما من طراز لانسر بي١ بي وسط تصاعد التوتر بسبب مواصلة كوريا الديمقراطية برامجها النووية والصاروخية في تحد لعقوبات الأمم المتحدة وضغوط الولايات المتحدة.

وقالت كوريا الديمقراطية: إن القاذفتين نفذتا «تدريباً على إسقاط قنبلة نووية على أهداف كبيرة» في أراضيها في وقت يطالب فيه ترامب وآخرون من دعاة الحرب في الولايات المتحدة «بتوجيه ضربة نووية وقائية» للشمال. وقالت وكالة الأنباء المركزية الكورية الديمقراطية أمس: إن «الاستفزازات العسكرية المتهورة تدفع الوضع على شبه الجزيرة الكورية إلى حافة حرب نووية».

وتصاعدت حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية منذ أسابيع بسبب مخاوف من أن كوريا الديمقراطية قد تجري سادس تجاربها النووية في تحد لضغوط من الولايات المتحدة ومن الصين الحليف الكبير الوحيد لبيونجيانج.

وذكرت صحيفة جلوبال تايمز الصينية، التي تدعمها الحكومة ولا تعبر بالضرورة عن موقفها، في افتتاحية لها في وقت متأخر من يوم الإثنين أنه يتعين على الولايات المتحدة ألا تعتمد فقط على الصين في الضغط على بيونج يانج لحملها على التخلي عن طموحها النووي.

وأشارت الصحيفة إلى أن شهر نيسان قد يمثل «نقطة تحول» لكن «على واشنطن، الاستمرار في ممارسة ضغوطها في هذا الإطار».

وقال المتحدث باسم السفارة الأميركية في سيئول: إن مايك بومبيو مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية وصل إلى سيئول لإجراء اجتماعات في السفارة ولقاءات مع قوات بلاده المتمركزة في كوريا الجنوبية.

ونقلت وكالة «يونهاب» في وقت سابق عن مصادر حكومية رسمية قولها: إن بومبيو اجتمع بمدير المخابرات هناك ومسؤول كبير في الرئاسة. وامتنع المسؤولون الكوريون الجنوبيون عن تأكيد التقرير.

وقال ترامب الإثنين: إنه «يشرفه» الاجتماع مع زعيم كوريا الديمقراطية.

وقال في تصريحات لتلفزيون بلومبرج أثارت انتقادات في واشنطن: «إذا كان من المناسب لي الاجتماع به فسأفعل ذلك بالتأكيد. سيكون شرفاً لي عمل ذلك». ولم يحدد ترامب الشروط التي يجب توافرها لعقد مثل هذا اللقاء أو متى يمكن حدوثه.

سانا– ا ف ب– رويترز

تدريبات لجيش كوريا الديمقراطية في ذكرى تأسيسه (رويترز)

تخوفاً من تقدم لوبان.. الدعوات لدعم ماكرون تزداد

أثار القلق من مقاطعة الاقتراع في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية الفرنسية الأحد القادم، بإمكانية تقدم اليمين المتطرف ما أدى إلى مضاعفة الدعوات لدعم المرشح الوسطي المؤيد لأوروبا إيمانويل ماكرون عشية المناظرة التلفزيونية مع مارين لوبان.

وتضاعفت المقالات والمذكرات من أصحاب المؤسسات والشخصيات الثقافية والباحثين والعلماء والناشطين في جمعيات وكبرى وسائل الإعلام، لمصلحة مرشح حركة «إلى الأمام!» للحد من المقاطعة لمواجهة مرشحة اليمين المتطرف.

وأخذت صحيفة «لا كروا» الكاثوليكية أمس الثلاثاء موقفاً بعد عدة صحف وطنية مؤكدة أن «الامتناع عن التصويت لا يكفي حيال ما قد يحصل إذا انتخبت مارين لوبان».

وبحسب استطلاعات الرأي التي تتوقع جميعها فوزاً ساحقاً لماكرون فإن نسبة المقاطعة تقدر بـ٣٠ بالمئة الأحد وهي أعلى من الأرقام المسجلة في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية السابقة باستثناء ١٩٦٩ «٣١,١ بالمئة».

وقال عالم الرياضيات سيدريك فيلاني في صحيفة «ليبراسيون» اليسارية: إن الامتناع عن التصويت «يوازي تخصيص نصف صوت الناخب لدعم لوبان في الاقتراع الأكثر رمزية الذي تشهده فرنسا منذ عقود».

ومن ناحية أرباب العمل أعرب البعض عن «دعمهم التام» لوزير الاقتصاد السابق في الحكومة الاشتراكية «٢٠١٤-٢٠١٦» كما فعل الأحد الماضي رئيس مجلس إدارة مجموعة إيرباص الأوروبية توم اندرز. وشرح آخرون الضرر الذي سيمثله لهم فوز مرشحة الجبهة الوطنية على الاقتصاد الفرنسي.

والفنانون الذين لم يعربوا عن موقف خلال الدورة الأولى، خرجوا عن صمتهم. ودعا المخرجان السينمائيان ماتيو كاسوفيتس ولوك بوسون ومدير مهرجان أفينينون الشهير أوليفييه بي والمسؤولون عن كبرى المسارح الوطنية وحائز جائزة نوبل للآداب جان ماري لو كليزيو ومغنون ورسامون إلى قطع الطريق أمام الجبهة الوطنية. وتضاف هذه الأصوات إلى المسؤولين السياسيين والنقابيين والروحيين باستثناء الكنيسة الكاثوليكية الذين دعوا إلى اختيار ماكرون غداة الدورة الأولى من الاقتراع.

وتسعى منافسته مارين لوبان التي لا تحظى إلا بدعم محدود، إلى إقناع الخائبين في الدورة الأولى بالاقتراع لمصلحتها. وقسم من ناخبي المحافظ فرنسوا فيون «٢٠,٠١ بالمئة» لا يريد أن يسمع باسم ماكرون الذي يعتبر وريث الرئيس الاشتراكي فرنسوا هولاند.

في الناحية الأخرى من الشق السياسي على اليسار الراديكالي بزعامة جان لوك ميلانشون «١٩,٥٨ بالمئة من الأصوات» أن يعلن موقفه من الدورة الثانية لكن رئيسه رفض الدعوة صراحة للتصويت لمصلحة ماكرون. في هذا الإطار وبعد التصويت المفاجئ لمصلحة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في الولايات المتحدة أو بريكست في بريطانيا، أعرب البعض عن القلق من أثر مضاد محتمل لمصلحة إيمانويل ماكرون.

وكتبت صحيفة «لي زيكو» الاقتصادية: «قد يتحولون إلى سموم»، مذكرة بأنه «كلما دافعت الشخصيات الكبرى في المجالين السياسي والثقافي عن وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون أعطت الانطباع للطبقات الشعبية بأنها تحتقرها».

ولوبان التي كانت هجومية منذ الدورة الأولى تطرح نفسها على أنها مرشحة الشعب أمام «المؤسسات» و«النخب» «وكل الشخصيات التي اعتبرت منذ سنوات أن الشعب على خطأ».

وللمرة الأولى منذ ٢٠١٧ تلقت الجبهة الوطنية دعم مرشح حزب سياسي آخر نيكولا دوبون اينيان «٤,٧٠ بالمئة من الأصوات» الذي سيصبح رئيساً للوزراء في حال انتخاب لوبان. وكان دوبون إينيان برفقة لوبان الإثنين على المنبر خلال تجمعها الكبير في الضاحية الباريسية الذي ضم مئات آلاف الأشخاص.

وتم التداول كثيراً بخطاب لوبان الذي وردت فيه أربع فقرات كاملة من كلمة لفرنسوا فيون.

وقال أمين عام الجبهة الوطنية نيكولا باي عشية المناظرة التلفزيونية بين المرشحين: «ليس اقتباساً بل إنها خطوة متعمدة».

أ ف ب

الحملات الدعائية لمرشحي الرئاسة الفرنسية في باريس (أ.ف.ب)

أردوغان يعود إلى صفوف الحزب الحاكم

مفوض أوروبي: أنقرة تولي ظهرها لنا

حذر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أمس الثلاثاء الاتحاد الأوروبي من أن تركيا ستغلق ملف ترشيحها إلى صفوفه في حال لم يفتح فصول مفاوضات جديدة معها وذلك بعد دقائق من انضمامه مجدداً إلى الحزب الحاكم في البلاد.

وقال أردوغان في خطاب ألقاه في أنقرة أمس: «ليس أمامكم من خيار سوى فتح الفصول التي لم تفتحوها بعد»، مضيفاً: «إذا فتحتم (الفصول)، فهو أمر جيد جداً، أما في الحالة المعاكسة فوداعاً»، وأضاف: «أولاً، عليكم معالجة هذه الفصول، عليكم الوفاء بوعودكم. وبعد ذلك سنجلس إلى الطاولة. في الحالة المعاكسة لن يعود هناك أي شيء نبحثه معكم».

وتطرق الرئيس التركي عدة مرات إلى احتمال تنظيم استفتاء شعبي لاتخاذ قرار حول مواصلة عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أم لا.

وتأتي تصريحاته في أعقاب انضمامه مجدداً إلى صفوف حزب العدالة والتنمية الحاكم بعد استقالته منذ أكثر من ثلاث سنوات، في أولى التغييرات الكبرى بعد فوزه في استفتاء مثير للجدل على توسيع صلاحياته.

ويؤكد مناصرو التعديلات أنها ستزود تركيا بنظام حكم فاعل، لكن معارضيها يؤكدون أنه يوجه البلاد إلى نظام حكم متسلط.

ورجح الناطق باسم الحزب ياسين أكتاي إعادة انتخاب أردوغان رئيساً للحزب في مؤتمر استثنائي يعقده في ٢١ أيار، وقال للصحفيين: «خلال المؤتمر ستجري انتخابات ونتوقع أن ينتخب رئيس جمهوريتنا رئيساً للحزب».

وتدهورت العلاقات بين أنقرة والاتحاد الأوروبي، المتوترة أساساً منذ محاولة الانقلاب في منتصف تموز، خلال حملة الاستفتاء حول توسيع صلاحيات أردوغان الذي نظم في ١٦ نيسان الماضي بسبب إلغاء تجمعات مؤيدة للرئيس التركي في أوروبا.

وعملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي تراوح مكانها منذ عدة سنوات، ومن غير المرجح تحقيق تقدم فيها على ما يبدو.

ومنذ بدء مفاوضات الانضمام رسمياً عام ٢٠٠٥، تم فتح ١٦ فصلاً فقط من أصل ٣٥ كان آخرها في حزيران ٢٠١٦ ويتعلق بمسائل مالية وأخرى تخص الموازنة.

ويعتزم رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك إجراء محادثات مع الرئيس التركي خلال قمة حلف شمال الأطلسي التي تعقد في ٢٥ أيار القادم في بروكسل كما أعلنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل السبت.

وفي السياق قال مفوض التوسعة بالاتحاد الأوروبي يوهانس هان: إن تركيا تحت رئاسة رجب طيب أردوغان تولي ظهرها حالياً لمسعى الانضمام إلى التكتل وتقترح التعاون الاقتصادي كبديل إذا أخفق الجانبان في استعادة علاقات الصداقة.

وقال هان وهو المسؤول عن الإشراف على طلبات الانضمام للاتحاد لرويترز: «من الواضح للجميع أن تركيا تبتعد على الأقل حالياً من منظور أوروبي». وأضاف السبت: «علينا أن نرى ما يمكن فعله في المستقبل وما إذا كان بوسعنا استئناف شكل من أشكال التعاون».

أ ف ب– رويترز